بالموت وان احبط طاعة بمعصية خلافا للردة المذكورة وذكر ابن الجوزي وغيره ان الجمهور والا
ي يبطل الصدقة وقال ابن عقيل لا تحبط طاعة بمعصية الا ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فيتوقف الاحباط على الموضع الذي ورد فيه ولا نقيس عليه وقال الشيخ تقي الدين الكبير
الواحدة لا تحبط جميع الحسنات ولكن قد تحبط ما يقابلها عند اهل السنة واختاره
ايضا في مكان اخر وقال كما دلت عليه النصوص واجتمع ابطال الصدقة بالمن والاذى
قال في نهاية المبتدئين وقالت عائشة لام ولد زيد ابلغي زيدا ان ارقم انه
قد ابطل جهادة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يتوب ثم ذكر ايضا ان الذين
امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي الاية ولم يتكلم عليها ثم ذكر ولا تبطلوا
اعمالكم الاية وذكر قول المفسرين فيها منهم الحسن قال نا لمعاصي والكبائر قال
وهو يدل على حبوط بعض الاعمال بها وذكر ابن الجوزي لا ترفعوا اصواتكم الاية
ولم يتكلم عليها ما يحبط قال وقد قيل ان الاحباط بمعنى نقص المنزلة احباط
العمل من اصله كما يحبط بالكفر وذكر البغوي حبوط حسناتكم وليس مراد ظاهرهم
وقال القرطبي وليس قولهم ان تحبط اعمالكم وانتم لا تشعرون بموجب ان يكفر الانسان
وهو لا يعلم كما لا يكون الكافر مومنا الا بختيار الايمان اذ لا يكون المومن كافرا
من حيث لا يقصد الى الكفر ولا يختاره باجماع وقيل لا تحبط بمعصية بطاعة
ولا مع التساوي ولا مع التفاضل قال وفي سورة البقرة ولا يومن بالله واليوم الاخر وفي
سورة النساء ولا بالله ولا باليوم الاخر وانه في البقرة اخبر بحبوط عمل بعد الايمان و
الايمان المشروط في قبول العمل هو الايمان بالله واليوم الاخر لان احدهما قد يقبل
ولا يقبل الاخر لكان يتوهم ان احدهما كاف في قبول العمل كما لو قيل هذا صلى
بلا وضوء ولا تيمم ويحكم بين الناس بالكتاب عدا شيء ومن الناس من جادل
في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ولما في سورة النساء فانه ذم هم على ترك
الايمان وهم من هو معاقب على كل منهما على حدته ويرده قولهم حكما ان الحسنا
يذهبن السيئات وقول النبي صلى الله عليه وسلم واتبع السيئة الحسنة تمحها رواه
الترمذي وحسنه وقال ابن هبيرة في حديث حسن وقد ثبت في الشرع ان الرجل في اهله
ومال ونفسه وولده وجاره يكفرها الصيام والصلاة والصدقة والامر بالمعروف

والنهي عن المنكر متفق عليه قال لان هذه حسنات اخبر الله انها تذهب السيئات قال
وانما يعني بالصيام المفروض والصلاة المفروضة فلا يحتاج الانسان ان يعين الملك مكفرا
غير ذلك ولو اراد غير المفروض المعهود لقال صيامه وصلاته قال الشيخ تقي الدين كفارة
العشر التوحيد والحسنات يذهبن السيئات قال في نهاية المبتدئ وقيل تحبط
بثواب الفرع اذا اجتنب الكبائر كذا قال ولم يذكر ما خالف وهو الذي ذكره ابن
عقيل في الاضداف وقيل له في الفنون في قوله عليه السلام اذا فعل المعذبان وما يعذبان
في كبير اما احدهما فكان لا يتنزه من البول واما الاخر فكان يمشي بالنميمة كيف يعذبان
بما ليس بكبير والصغائر بترك الكبائر تحط اولا فلا يقع تكفير الصغائر باجتناب الكبائر
تنزهوا عن البول فقال في الشرح كان وجه الدلالة فيه ان الواو لم تدل على الجمع
الخبر بعذبهما بالصغائر وفي الاية اخبار بتكفيرها وتكفيرها يجوز ان يكون بالالام والبلايا
والعذبين لم تكفر صغائرهما بمصايب ولا الام كذا قال وتقدم قول ابي بكر فيه وفي
الغنية اذا تاب المرء من عين الكبائر انه من حيث الصغائر في ضمن القول ان يجتنبوا
كبائر ما تنهون عنه الاية لمن لا يطيق نفسه في ذلك بل يحتمل في التوبة عن جميع
الذنوب صغيرها وكبيرها وهو ظاهر ما ذكره جماعة من المفسرين منهم ابن الجوزي لفظا
هم قوله ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم واختلف الصحابة
التابعون في الكبائر اختلافا كثيرا بضعة عشر قولا ليس في شيء منها انه مشترك
فقط وحكاه عن بعض المفسرين قولا ولم يذكر قائلا فالقول به خلاف اجماع
الصحابة والتابعين في الاية مع انه خلاف ظاهرها على ما لا يخفى فظاهرها ان
اجتنابها مكفر بضم الشارح سببا لذلك فليس المكفر حسنات وانما صائب
بل ذلك مكفر ايضا فمن ادعى انه مراد الاية او مقتضاها او دل عليه فقد خالف
ظاهر الاية بغير دليل كما خالف ظاهر الاجماع السابق ولو كان الامر كما قاله
او كما قاله كما فاك المراد الشرك لبينه الصحابة والتابعون وما اغفل مسلما وانما
جرى الامر على ظاهرها ولا يخفى انه لا يتجه تضعيف القول الاول وتصحيح
الثاني وان كان طريق التضعيف واحدا وما وافق لظاهر الاية ما رواه مسلم
عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلوات الخمس